إمطانس شحادة (*)

## قراءة في نتائج الانتخابات للكنيست الـ ١٨ :

# عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي

نحاول في هذا المقال تسليط الأضواء على نتائج الانتخابات الاخيرة للكنيست الإسرائيلي لدى المجتمع والأحزاب اليهودية، باعتبارها حدثا مهما ستكون له إسقاطات على المنطقة بشكل عام، وعلى المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني بشكل خاص.

من وجهة نظر بحثية، تحمل نتائج الانتخابات لدى المجتمع الإسرائيلي عدة جوانب مثيرة، نذكر منها مثلا:

١. نجاح حزب كديما في الحفاظ على عدد مقاعده في الكنيست، فهو لم يختف أو حتى لم يتقلص نتيجة لغياب مؤسسه أريئيل شارون، ونتيجة للفشل في حرب لبنان، والتهم بالفساد لرئيس الحزب ووزير المالية السابق. فعلى الرغم من كل ذلك نجح الحزب في الحفاظ على قوته واستمر في الادعاء أنه حزب الوسط.
٢. عودة الليكود ليكون حزبا مرشحا لتشكيل الحكومة، أي ليكون حزبا ذا صلة بالسلطة بعد الانشقاق في العام ٢٠٠٥ وبعد الانهيار الجزئي للحزب.
٣. تنامي قوة حزب "إسرائيل بيتنا".
٤. تراجع قوة حزب العمل.
٥. انهيار ما يعتبر آخر معقل لليسار الإسرائيلي، وأقصد حزب ميرتس.

(*) طالب دكتوراه في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية- القدس وباحث في مركز "مدى الكرمل".

## نتائج انتخابات الكنيست الـ ١٧ (٢٠٠٦) والـ١٨ (٢٠٠٩)

[بحسب عدد المقاعد]

| الحزب | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٩ |
|---|---|---|
| كديما | ٢٩ | ٢٨ |
| العمل- ميماد | ١٩ | ١٣ |
| شاس | ١٢ | ١١ |
| الليكود | ١٢ | ٢٧ |
| إسرائيل بيتنا | ١١ | ١٥ |
| الاتحاد الوطني- المفدال | ٩ | ٤ |
| جيل- المتقاعدين | ٧ | ٠ |
| يهدوت هتوراه- أغودت يسرائيل | ٦ | ٥ |
| ميرتس | ٥ | ٣ |
| القائمة العربية الموحدة | ٤ | ٤ |
| الجبهة الديمقراطية | ٣ | ٤ |
| التجمع | ٣ | ٣ |
| البيت اليهودي | – | ٣ |

ماذا تعني هذه النتائج، وهل هي نتيجة للظروف السياسية والحزبية التي سبقت مرحلة الانتخابات في العام ٢٠٠٩ فقط (والقصد الأحداث السياسية والحزبية والأداء الحزبي في الفترة ما بين العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠٠٨ حين تقرر إجراء انتخابات مبكرة)؟ أم نتيجة انحراف المجتمع اليهودي نحو اليمين؟ أم هي ثمرة تغييرات في المنظومة الحزبية الإسرائيلية ولدى المجتمع اليهودي بدأت منذ التسعينيات، والتي كان فوز حزب كديما وانهيار الليكود جزءًا من افرازاتها في العام ٢٠٠٦، وعلى وجه التحديد ما يسمى في الأدبيات الحزبية dealignment وما يمكن ترجمته بالعربية إلى تراخي المنظومة الحزبية؟.

يعتقد هذا المقال أن تفسير نتائج الانتخابات الإسرائيلية يحتاج الى دمج العوامل تلك معا، من حيث أنها- أي النتائج- لا تعكس تغييرات في محور واحد فقط داخل المجتمع اليهودي والأحزاب اليهودية، بل إن عدة محاور تتداخل معا وتفسرها.

يتناول القسم الاول من هذا المقال الخلفية السياسية والأوضاع الحزبية للأحزاب المركزية، حزب كديما وحزب العمل وحزب الليكود، وبشكل ثانوي حزب "إسرائيل بيتنا"، في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ وتأثيرها على مكانة تلك الاحزاب قبيل الانتخابات؛ ويرصد القسم الثاني التغييرات في مواقف المجتمع الإسرائيلي ويراجع برامج الأحزاب الرئيسة؛ ويربط القسم الثالث بين حالة تراخي المنظومة الحزبية وبين التغيير في أنماط التصويت لدى الناخب اليهودي ونتائج الانتخابات.

## الخلفية السياسية لانتخابات العام ٢٠٠٩

من الصعوبة بمكان تفسير نتائج الانتخابات الاخيرة بمعزل عن الانطباعات التي خلفتها أحداث سياسية وأمنية مركزية وقعت خلال فترة حكم كديما، على ذهنية الناخب الإسرائيلي. وأبرزها الحرب على لبنان، وتهم الفساد تجاه رئيس الحكومة إيهود أولمرت ووزير المالية السابق أبراهام هيرشزون وتهم التحرش الجنسي لوزير العدل السابق حاييم رامون والجو العام الذي مقت تلك التهم. وأيضا دون التطرق الى الحرب الأخيرة على غزة، من حيث أنها تعد اعترافا رسميا من قبل حزب كديما بفشل مشروعه السياسي القاضي بحلول أحادية الجانب، ومن حيث استعمال القوة العسكرية لتحقيق مكاسب سياسية لأحزاب السلطة. وقد تعدى تأثير الحرب حزب كديما وطال أيضا حزب العمل كون رئيسه وزيرا للدفاع وحزب المعارضة الأساسي الليكود وحزب "إسرائيل بيتنا"، كما سنوضح لاحقا.

جاء توقيت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة مفاجئا بعض الشيء لحزبي السلطة، كديما والعمل، إذ لم يكونا مهيأين لخوض المعركة الانتخابية في هذا التوقيت. لكن بعد فشل وزيرة الخارجية تسيبي ليفني بتشكيل حكومة – على إثر فوزرها الضئيل على منافسها وزير المواصلات شاؤول موفاز- بسبب رفض حزب شاس المشاركة في الحكومة، اضطرت إلى الإعلان عن نيتها تقديم الانتخابات حفاظا على ماء الوجه، ولكي تثبت أنها لن ترضخ لابتزاز سياسي من قبل حزب شاس وأنها لا تخشى من خوض الانتخابات. أما الأحزاب المعارضة وبالأساس حزب الليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو فقد

**باختصار، قبيل عدة أشهر من الانتخابات الأخيرة كان حزب كديما في ذروة مأزق سياسي شعبي صعب للغاية، إذ ألقى المجتمع اليهودي المسؤولية السياسية والإدارية لاخفاق حرب لبنان على عاتق رئيس الحكومة بشكل خاص والحكومة بأكملها بشكل عام. وقد ساهمت تهم الفساد في نزع ما تبقى من شرعية أولمرت، السياسية والأخلاقية، في نظر الجمهور الإسرائيلي، أي أنها «زادت الطين بلة». في هذه الأجواء أعلن أولمرت عن استقالته من منصبه وإجراء انتخابات مبكرة في حزب كديما لاختيار خليفة له**

كانت تتربص للانقضاض على السلطة متشجعة من النتائج الإيجابية لاستطلاعات الرأي العام التي أشارت الى تراجع حزب كديما وتقدم حزب الليكود، على الأقل على مدار العام ٢٠٠٨ وقبل الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات.

## كديما يحافظ على مكانته رغم الاخفاقات

على الرغم من أن تقرير لجنة فينوغراد– اللجنة الحكومية لتقصي أحداث الحرب على لبنان– النهائي لم يتضمن تحميل مسؤولية شخصية لمتخذي القرارالسياسي في الحكومة[١]، إلا أن صدى التقرير الجزئي الذي نشر في أيار ٢٠٠٧ والذي نسب إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان مسؤولية مباشرة عن إخفاقات الحرب وطريقة اتخاذ القرارات قبلها وخلالها، سبب زعزعة قوية في المكانة السياسية لرئيس الحكومة خاصة والحكومه عامة.

بعد الحرب على لبنان تعزّز، إلى حد بعيد، الانتقاد الذي وجهه المجتمع اليهودي في إسرائيل إلى المستويين السياسي والأمني. وأعربت أجزاء كبيرة منه عن عدم ثقتها بقدرة المؤسسات الرئيسة على إدارة شؤون الدولة والحفاظ على نقاء المعايير وطهارة اليدين، بما في ذلك الجيش الإسرائيلي، الحكومة والكنيست. ووفقا لنتائج مؤشر الحرب والسلم الذي ينشره مركز تامي شطاينيتس لدراسات السلام في جامعة تل أبيب [٢]، انخفض مستوى الثقة الشعبية بالحكومة ومؤسسات الدولة الى أدنى درجة في كانون الأول ٢٠٠٧، مقارنة مع سنوات سابقة. ووفقا لسلم تقدير كفاءة الأداء، الذي تشير فيه العلامة ٠ إلى "عدم وجود كفاءة إطلاقا" والعلامة ١٠٠ إلى "كفؤ جدا"، حظيت الحكومة بدرجة ٢٨ والكنيست بـ٢٧. هذا يعني أن التقدير الممنوح لتلك المؤسسات قد تراجع بشكل كبير مقارنة بالأعوام السابقة. أما بالنسبة لمستوى الفساد، فقد أظهرت النتائج صورة مشابهة، اذ حصلت الحكومة والكنيست على علامة ٢٥ فقط (تشير العلامة ١٠٠ إلى "عدم وجود فساد" والعلامة ٠ إلى "وجود فساد كثير").

كما أشارت معطيات المؤشر على مدار العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ إلى ضعف المكانة السياسية لرئيس الحكومة أولمرت. فعلى سبيل المثال سئل المستطلعون في مؤشر كانون الأول ٢٠٠٧: "في حال شمل التقرير النهائي للجنة فينوغراد انتقادات لاذعة إلى أداء رئيس الحكومة الإسرائيلية، خلال حرب لبنان الثانية، هل تؤيّد أم تعارض طلب استقالة أولمرت من منصبه، حتى اذا أحجمت اللجنة عن تقديم توصيات شخصية؟"، فأجاب ٦٦٪ من المستطلعين أنّهم يرغبون في استقالة أولمرت مقابل معارضة ٢٠٪ فقط. في مؤشر كانون الثاني ٢٠٠٨ كانت هناك أغلبية طفيفة تطالب باستقالة أولمرت، وأغلبية كبيرة تقول إن حكومة أولمرت لا تستطيع الاستمرار في تنفيذ مهامها وهناك حاجة لإجراء انتخابات مبكرة [٣].

لم يكن تراجع المكانة السياسية ودعم الجمهور لأولمرت وحكومته ناجمين عن الإخفاق في إدارة حرب لبنان ونتائجها فقط، إنما تأثرا سلبا من حملة التحقيقات في شبهات الفساد المالي وإساءة استعمال الوظيفة وتقديم تسهيلات للمقربين، التي وجهت ضد أولمرت. ففي مؤشر شهر أيار ٢٠٠٨ قال معظم المستطلعين إنه يتعين على أولمرت التنحي مؤقتا عن منصبه إلى حين تتضح نتائج التحقيق (٦١٪).

"كديما".. "إنجاز" في ربع الساعة الأخير.